جهود تيسير النحو العربي قديمًا وحديثًا

الباحث / ربيع أحمد صالح توفيق

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، علّم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على خير من نطق بالفصحى سيدنا مُحَمَّد بن عبد الله وعلى آله وصحابته أجمعين ، وبعد .....

فإن محاولات تيسير النحو العربي لها جذور قديمة قدم الدرس النحوي وفكرة تيسير النحوي ليست جديدة في تاريخ العربية، وليست وليدة صيحات رواد المنهج الوصفي في العالم العربي، تلاميذ فيرث Firth الإنجليزي.

ويبدو أن الثقافة العربية القديمة عرفت جانبين مهمين من جوانب التيسير:

- جانب وضع المختصرات والشروح.
- وجانب حذف بعض أبواب من النحو.

وقد بدت الأنماط الجديدة التي عرفت بالمختصرات في نهاية القرن الثاني الهجري، حين صنف الكسائي (ت١٨٩هـ) كتابًا أسماه (مختصر النحو)، وجاء بعده مختصر الجرمي (ت٢٢٥هـ) الذي احتفى به أبو علي الفارسي حين قال: "إن من يشتغل بمختصر الجرمي إلا صارت له بالنحو صناعة"(١).

ثم وجدنا كثيرين من أئمة النحو يهتمون بوضع الملخصات والمختصرات للناشئة، نذكر منهم:

- الموجز في النحو لابن السراج (ت٣١٦هـ).
- الهداية في النحو لابن درستويه (ت٣٤٧هـ).
- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ).
- الإيجاز للرماني (ت٣٨٤هـ).
- اللمع في العربية لابن جني (ت٣٩٢هـ).
- اللمحة البدرية لأبي حيان (ت٧٥٤هـ).
- الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام (ت٧٦١هـ).

– ومن المعلوم أن الدكتور شوقي ضيف قد نشر كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء القرطبي سنة ١٩٤٧، وبدت من خلاله ثورته على النحو العربي المشرقي البصري على الخصوص.

وابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) في ثورته على النحو والنحاة هاجم نظرية العامل والمعمولات في النحو، ودعا إلى إلغائها، كما دعا إلى إلغاء الأقيسة والعلل، والتمارين غير العملية التي يفترضها النحاة افتراضًا، وكل ما يترتب على العامل من حذف وتقدير واستتار، وتعلق بالجار والمجرور، ويعيب على النحاة صناعتهم البارزة في بابي التنازع والاشتغال.(٢)

أما فيما يتصل بتيسير النحو العربي في العصر الحديث فقد شهد هذا العصر جهودًا كبيرة، وانقسم الباحثون إزاء هذا التيسير إلى فريقين:

أ– فريق يرى أن النحو لا عيب فيه ولا صعوبة، وإنما العيب في طريقة تدريسه وتبويبه، وفي الطريقة التربوية التي نتعلم بها اللغة العربية بعامة والنحو بخاصة، وحرص هذا الفريق على ألا يمس جوهر النحو في المحاولات التي قام بها أو اقترحها، فقام حفني ناصف ونخبة من أساتذة اللغة العربية بتعديل مناهج النحو في كتب الدروس النحوية، واقتصروا على القواعد الضرورية، وبعدوا عن التفصيلات والمناقشات، وأوردوا بعضًا من التدريبات التطبيقية، وتم هذا كله في حدود القواعد التي التزمها النحاة القدامي.

ب– أما الفريق الثاني فقد رأى أن العيب والصعوبة في النحو نفسه، وأننا يجب أن نغير ونبدل في قواعده، ومن أجل ذلك نادى بإلغاء الإعراب بتسكين أواخر الكلمات، وإيثار كل لهجة عربية توافق العامية، وحذف بعض قواعد النحو أو تعديلها، كحذف موانع الصرف، وجعل العدد من جنس المعدود

وإبقاء المفعول به منصوبًا في حالة بناء الفعل للمجهول، وإلغاء صيغ جموع التكسير، وإلزام المنادى والمستثنى حالة واحدة، وكأن من أنصار هذا الفريق قاسم أمين وسلامة موسى وحسن الشريف.(٣)

وقد وجدنا من مثقفي العصر الحديث من تصدي لأفكار الفريق الثاني، من مثل الدكتور طه حسين والأستاذ العقاد، وغيرها ممن رأي أنه لا يمكن أن نقيس العربية الفصحى بالعامية أو

بإحدى اللغات الحية المعاصرة، فإن أقصى عمر هذه اللغات، في شكلها الحاضر، لا يتعدى قرنين من الزمان، ولم ترتبط في فترة من فترات حياتها بكتاب مقدس، كما هو الحال في العربية.(٤)

أولاً: محاولات تيسير النحو العربي قديمًا:-

نظر علماء العربية الأوائل إلى النحو العربي نظرة معيارية، جمعوا مجموعة من القواعد والأحكام التي ينبغي اتباعها، ولا يجوز الخروج عنها، ومن سار على دربها نجا من خطيئة اللحن والزلل، وقد سلكوا في الوصول إلى هذا الهدف المثالي مسالك شتى من إخضاع مادتهم بعد جمعها لأعمال المبادئ الفلسفية والمنطقية، والتعليل والتأويل والافتراض والوصف كذلك، بل زادوا على ذلك فبدت فكرتهم عن لغتهم كما لو كانت جامدة لا يصيبها تطور أو تغير.(٥)

ومن الثابت أن العرب والنحويين منهم بصفة خاصة، اختاروا النظرة المعيارية التي تبحث عن الصحة اللغوية والنقاء في التعبير والفصاحة؛ لأنهم ينظرون لعربية القرآن على أنها نموذج العربية المثالي والمعياري.

ولدينا دراسات عديدة اهتمت بتيسير النحو العربي قديمًا، تركز مع محاولتين جديرتين بالدراسة، مع تباعد الزمن بينهما:

- المحاولة الأولى: كتاب (الإيضاح) لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ).
- المحاولة الأخرى: كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ).

المحاولة الأولى: أبو علي الفارسي ومؤلفه في التيسير النحوي (٢٨٨-٣٧٧هـ)

١- ترجمة الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، ولد بفارس وبها نشأ، ثم رحل إلى بغداد، ليأخذ العلم عن أساطين العلماء، وأصبح فيما بعد من الرواد الأوائل الذين فقهوا لغتهم وتعمقوا أسرارها، وحاولوا تيسير قواعد اللغة ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً.

أبو عليّ الفارسي علم من أعلام العربية الكبار، أعرفهم بأصولها وأدركهم لأغراضها، وأكثرهم تأليفًا في علومها، جاء في عصر الترف الفكري للحضارة العربية الإسلامية، حين استوت جلّ علومها في القرن الرابع الهجري، لقد مكنته قريحته المتوقدة أن يأتي لما لم تأت به الأوائل، حتى قال الناس: الفارسي أبصر بالنحو بعد سيبويه (ت١٨٠هـ)، وبالغوا القول حين شهد أكابر بغداد أن سيبويه لو عاش إلى زمانه لاحتاج إلى علمه.(٦)

ويتميز أبو علي الفارسي عن أقرانه من فقهاء العربية وفلاسفتها بما خلفه من نفائس، تمثلت في صناعة الرجال والعلماء الذين ورثوا علمه، وأشهرهم على الإطلاق ابن جني، الذي لازمه أربعين عامًا، وأكثر من ترديد آرائه في كتبه.

وحين نتصفح كتب ابن جني نجده يذكر شيخه الفارسي بالتجلة والتقدير، ولأنها إذا قلنا إن تلميذه ابن جني كان من أشهر آثاره، وأبعدها ذكرًا، وأنه كان يكفي أبو علي الفارسي من آثاره هذه الغرسة الطيبة التي تعهدها بالتنشئة والتعليم حتى نمت وربت وأتت أطيب الثمار.(٧)

وتلميذه الثاني النجيب عبد القاهر الجرجاني صاحب كتاب (دلائل الإعجاز)، والذي هاجم فيه التقليد واستقبال الآراء السابقة دون نقد أو تمحيص، وشدّد على ضرورة إعمال الفعل، وشدّد على أهمية وضوح المعنى المقصود مستخدمًا مفهوم الاستقراء، ومفهوم القوانين العلمية بمنتهى الوضوح في تقديم علم جديد هو (علم النظم).

إضافة إلى ما سبق ما تركه من مؤلفات علمية، وأشهرها على الإطلاق كتابه (الحجة) وكتابه (الحلبيات)، وفيهما صاغ المناهج التي بها يبحث علم العربية، وهي مناهج لا تبتعد كثيرًا عما توصل إليه الدرس اللغوي الحديث.

وقد أثرى أبو علي الفارسي المكتبة العربية بكتب أخرى تجاوزت أربعين كتابًا، معظمها دروس علمية ألقاها في البلدان التي ارتحل إليها، فسميت باسمها، منها: الشيرازيات، الأهوازيات ببلاد فارس، والبغداديات والبصريات بالعراق وغيرها.

٢- مؤلفه في التيسير النحوي:

كتاب (الإيضاح العضدي)(٨): هو كتاب صغير الحجم لا يتجاوز مائتي ورقة، خصصه الفارسي لبسط أحكام النحو، رتبة على شكل قواعد نحوية ميسرة، سهلة الفهم، قريبة المأخذ، سريعة المذاكرة، ونسجه الفارسي خصيصًا لأسرة عضد الدولة وأبنائها.

هذا الكتاب على إجازته واختصاره نال إعجاب العلماء، فهو كتاب تعليمي، ولكن حظه في الانتشار كحظوظ الناس، يصيبه ما يصيبهم من ذيوع وخمول، وهذا الكتاب يوفي على كبار الكتب التي من جنسه في حسن الصياغة ووضوح العبارة، حتى كنى الفارسي بكتاب الإيضاح دون غيره.(٩)

هذا المؤلف (الإيضاح) شغل العلماء والدارسين لقرون طوال، حتى زاد الشارحون له، ما يقرب من ثلاثين شارحًا، وذلك لإلمامه بالقواعد النحوية والصرفية.

ومما ذكره بروكلمان أن أبا الفتح ابن جني تلميذ الفارسي، له كتاب باسم (شرح الإيضاح) يعني الإيضاح العضدي لشيخه أبي علي الفارسي، وأن منه نسخة في مكتبة شهيد علي باشا في اسطنبول رقمها ٦٣٠، ويبدو أنه لا يزال مخطوطًا.(١٠)

وقد أشار الأستاذ رشيد حليم إلى أن "الذي يوفق للاطلاع في الجزأين يستنتج طرحًا علميًا مفيدًا، يتمثل في معرفة الفارسي الغرض الذي بصدد التأليف فيه، وهو ما تعنيه اللسانيات بالتركيب (Syntaxe)، وهو أول من اهتدى إلى تعريفه، ونقله العلماء عنه، قال: علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، ولكن هو نوعان من حيث التصنيف:

- تغيير يلحق أواخر الكلم باختلاف العوامل، وهو ما يسمى الإعراب، ويقصد به القواعد النحوية (Grammaire)، وقد ضمنه كتابه (الإيضاح).
- تغيير يلحق أنفس الكلم وذواتها، وهو ما يعرف بعلم الصرف (Morpholologie)، وقد جمعه في كتابه الثاني (التكملة)(١١).

وليس هذا بمستغرب من أبي علي الفارسي، فهذا التقسيم يندرج في المنهج الذي اختطه لنفسه من إعادة صياغة الأبواب النحوية في (الإيضاح) مع تجنب الحشو وكثرة الاستطرادات، فصار الكتاب يمثل التبيين والتسهيل في عرض القاعدة النحوية، ومن الجدير بالملاحظة ان أكثر ما سطره من توجيهات تيسيرية في أبواب النحو قد أنشأها علة منهج التسهيل.

نستطيع بعد هذه العجالة أن نذكر أهم الضوابط التي أنار بها الفارسي عمله في التيسير النحوي، كما وضحها الدكتور رشيد حليم.(١٢)

١- القول بمبدأ السلب:

هذه قاعدة لغوية أصولية تهتم بظاهر اللفظ، وتعنى بالبنية الشكلية حيث تحل المبنى إذا حدث فيه زيادة صرفية قبلية من نحو إضافة وحدة صرفية، أو تضعيف في الوحدة الفونيمية الوسطية، فينشأ عنها تحول في صيغة البنية، يتبعه تحول دلالي من المعنى الوضعي الأصلي إلى المعنى السلبي (المخالف).

ذلك المبدأ (البنوي) الواضح في تراث الفارسي وابن جني، وبسط القول في شرحه والتمثيل له، من ذلك قوله: الأصل في ما وضع من كلام العرب الإثبات، وإذا عمدوا إلى النفي استعملوا أدوات دالة عليه، ثم بيّن أن العرب نزعت إلى التخفيف، فأسقطت الوسائل اللغوية المؤدية للنفي بزيادة وحدات فونولوجية في شكل الكلم، ومثاله:

- زيادة الهمزة: شكوته واشكيته: أزلت شكواه.
- تضعيف الوسط: نحو مرض ومرّضته، أي: داويته من مرضه.

٢- القول بمبدأ الاستسحان:

يقصد بالاستحسان قبول الظاهرة النحوية في الاستعمال رغم عدم انسجامها مع ضوابط القاعدة، وتتعلق هذه القاعدة بوظيفة الأداء للكلم ضمن عناصر الجملة من حيث التفريق البنوي، نحو: التمييز الصرفي بين الصفة والاسم، وهذا مما توصل إليه الفارسي، قال ابن جني: هذه مطاولة غير مسبوقة قد فتح الفارسي بابها وشرع منهجها.(١٣)

بقى أمر أحب أن نبه إليه، وهو أن استقصاء كل آثار الفارسي في التيسير أمر صعب المنال، وعمل يحتاج فرق علمية توفيه حقه، وحسبنا أن نختم هذا المبحث بذكر نموذج نحوي يبرز لنا جانبًا من التيسير النحوي لدى الفارسي في كتابه (الإيضاح).

تركيب النداء:

إن المتكلم عندما ينادي أيّ إنسان لكي يشاركه في عمل شيء ما، أو يأمره بإنجازه، أو ينهيه عن فعله، أو ما شابه ذلك من الأغراض التي ينشدها منه، يكون نداؤه في هذه الحالة النداء المباشر للمخاطب، نقول: (يا مُحَمَّد، اجتهد)، وهذا ما أطلق عليه النحويون العرب تسمية (النداء)، والأصل في النداء هو نداء المتكلم للمخاطب الموجود معه بالفعل في زمان ومكان واحد.

وقد أدرك النحويون العرب أن المنادى مفعول لفعل متروك إظهاره، وأن حرف النداء حل محل فعل مضارع مسند إلى المتكلم يمكنه الاستغناء عنه، والاكتفاء بنغمة موسيقية تصاحب نطق المتكلم باسم المخاطب، وقد اشترط سيبويه لحذف حرف النداء من التركيب الندائي أن المتكلم لا يستغني عنه إلا بإقبال المخاطب عليه(١٤)، ومن التراكيب التي حذف منها حرف النداء في القرآن الكريم قول الله تعالى: (ئه ئه ئو ئو) [يوسف:٢٩].

والخلاصة أن تركيب النداء فيه أداة النداء التي تربط أجزاء الجملة الداخلة عليها، وهذا التعليق النحوي الذي وضحه عبد القاهر الجرجاني أحد تلاميذ الفارسي[١٥]، هو الموقف العلمي الذي جاء به أبو عليّ الفارسي حين عدّ النداء وحدة كلامية مستقلة مكتفية بذاتها، وأن الاسم مع الحرف يكوّن كلامًا في النداء نحو: يا زيد.[١٦]

والملاحظة التي نضيفها هنا أن ما قاله الفارسي وتلميذه الجرجاني هو ما وجدناه لدى ثلة من الباحثين المحدثين منهم الدكتور تمام حسان[١٧]، والدكتور عبد الرحمن أيوب[١٨]، والدكتور مُحَمَّد حماسة عبد اللطيف[١٩]، وكان بين هؤلاء العلماء المحدثين وأبي على الفارسي نسب علمي متشعب الفروع، وقصدنا بالنسب العلمي الصلة التي أوجدها تلقي هؤلاء العلماء فكر الفارسي، حتى صار المتلقي سليل الملقن من الناحية العملية.

ولقد وقف النحو القديم طويلاً عند ظاهرة الإعراب، وقسم أبوابه ومسائله لخدمة هذه الظاهرة، فكانت الغاية هي الضبط الصحيح لأواخر الكلمات، ومع ذلك وجدنا أبا علي الفارسي له نظرات علمية صائبة، يركز على بيان وظيفة الكلمة في الجملة، وينظر إلى المعنى على أنه المقصود الأخير للتركيب اللغوي.

والحقيقة التي لا مراء فيها أن الفارسي لم يكن سبّاقًا في مبتغاه، ولكن حاول أن يتمم أعمال علماء سابقين كابن درستويه وابن السراج، وهي صروح عالية من المختصرات النحوية، تمّ بناؤها في حقبة يسيرة مع شدة الحاجة إلى الأدوات؛ وأولى هذه الأدوات المنهج السليم.

المحاولة الثانية:

ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ)، وكتابه (الرد على النحاة).

تأثرت الدراسات اللغوية بالفلسفة فى القرن الرابع الهجري وما بعده، وأحس بذلك المشتغلون بالدراسة اللغوية، أمثال السيرافى والزجاجى، فى حين أن ابن جني استخدم الفلسفة والمنطق فى التعليل، وهو المعتزلي المذهب، وحنفي الفقه، ومعلوم أن مفكري المعتزلة وفقهاء الأحناف اشتغلوا بالفلسفة، وساروا فى مسالكها.

وقد ثار بعض العلماء على تلك الفلسفات وناهضها، ومن أشهر هؤلاء ابن مضاء القرطبي الأندلسي، وهو ظاهري المذهب فاستوحى نظريته الإصلاحية من مذهبه، وألف كتابه (الرد على النحاة)[٢٠]، ويبدو أن قوة بناء المذهب البصري، وكثرة أنصاره فى القرن الرابع مع وجود علمين

كبيرين ضمنا البقاء؛ لهذا المذهب على حساب الكوفي وهما أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) وابن جني (ت٣٩٢هـ)، ولم يبق الأثرالكوفي موجودًا إلا فى الأندلس.

فجاء ابن مضاء القرطبي في ثورته على المشرق، وعلى المذهب البصري في النحو يؤثر تخريجات الكوفيين، في بابي التنازع والاشتغال على تخريجات البصريين، على الرغم من دخول كتاب سيبويه الأندلس منذ منتصف القرن الرابع، ويبدو أن النحو في الأندلس بعد القرن الرابع لم يعد كوفيًّا خالصًا، ولا بصريًّا خالصًا، وإنما كان مزاجًا بينهما.

قدّم ابن مضاء رأيه الثوري في كتاب صغير الحجم، ولكنه خطير الشأن حتى في اسمه المعارض للنحاة (الرد على النحاة)، وبنى رأيه على أربعة أركان هي:

١- إلغاء نظرية العامل التي قامت عليها أصول النحو.

٢- إلغاء العلل الثواني والثوالث، مما يُستغنى عنه، ولا يحدث خلل.

٣- إلغاء التمرينات والتطبيقات غير العلمية من التراث النحوي.

٤- لم يكن تأثرًا على القياس كله، وأجاز القياس النحوي.

١- الغاء نظرية العامل عند ابن مضاء القرطبي:

يبدو للناظر في كتب النحو أن علماء العربية القدامى يرجعون مواقع الكلمات في الجمل والتراكيب إلى عوامل لفظية أو معنوية، تظهر آثارها على الكلمات، وبلغ الأمر لدى ابن جني أن جعل العامل إنما هو المتكلم، حيث قال: فأما في الحقيقة، ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع، والنصب، والجر، والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره..."[٢١].

وقد ثار ابن مضاء ثورة عنيفة على نظرية العامل عند نحاة المشرق في كتابه (الرد على النحاة)، قال: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب، والخفض، والجزم، لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي، وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: (ضرب زيد عمرًا) أن الرفع الذي في (زيد)، والنصب الذي في (عمرو) إنما أحدثه (ضرب)، وذلك بين الفساد".[٢٢]

ثم عاب على النحاة تقدير العوامل المحذوفة، واستبعد أن تعمل وهي محذوفة، قال: "فنسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال"[٢٣]، كما أن فكرة العامل وتقديره يكلف العرب ما لا يقصدون، فالقائل الفصيح عندما يقول: (أهلاً وسهلاً)، لم يخطر بباله أن هناك فعلاً هو (نزلت) نصب (أهلاً)، وأن هناك فعلاً هو (وطئت) نصب (سهلاً)[٢٤].

وتساءل ابن مضاء عن الغاية من وراء نظرية العامل، أهي التيسير والتمثيل؟ فيرى أنها متعسفة؛ لأنها تضطر النحوي إلى اللجوء إلى التقدير، ويرى أن هذا التقدير لا يحتاج إليه الكلام، وإذا ذكرها النحوي نقلت الكلام من أسلوب الإيجاز إلى أسلوب الإطناب.[٢٥]

وقد قام ابن مضاء بشرح (التنازع) و(الاشتغال) على أساس إلغاء فكرة العامل، واختار الدرسين دون غيرهما؛ لأن مفهومهما قائم على العامل قيامًا محضًا، فلا يذكر التنازع أو الاشتغال في كتب النحو إلا وكان الحديث عن العامل أكثر اشتباكًا وتعقيدًا[٢٦]، وقد وفق ابن مضاء في معالجة هذين البابين بعيدًا عن العامل وعمله.

إن العامل وفلسفاته الذهنية أهم قضايا النحو التي شغلت النحاة قديمًا في أصول النحو ومسائله؛ لأنه يحدث الإعراب الذي وجه له الاهتمام الأول في مباحث النحو وأبوابه.

وأصبح من الصعب أن يتصور المرء النحو العربي في غياب هذا العامل، ومع ذلك وجدنا من علمائنا المحدثين من اتفقوا مع ابن مضاء في ثورته على العامل، وبخاصة العوامل اللفظية والمعنوية، وأرجعوا وجودها في النحو إلى تأثر النحاة بالمنهج الفلسفي؛ ولذلك بنى الدكتور شوقي ضيف رأيه في إصلاح النحو وإحيائه على رأي ابن مضاء القرطبي، وطالب بإلغاء العوامل النحوية بالتعقيد الذي وصلت إليه.

ورأى أن الانصراف عن نظرية العامل هو الأصل الذي ينبغي أن يتكئ الدارس عليه في تصنيف النحو، وأن يرى منع التأويل والتقديرفي الصيغ والعبارات.[٢٧]

وأخلص في النهاية إلى أن ثورة ابن مضاء على العامل النحوي لم تجد آذانًا صاغية في عصره، حتى جاء العصر الحديث، وظهر المنهج الوصفي، فصارت محاولة ابن مضاء تمثل سلسلة في محاولات تطوير النحو العربي، ووافقه على أفكاره الدكتور شوقي ضيف[٢٨]، والدكتور تمام حسان[٢٩]، والدكتور محمد عيد وآخرون[٣٠].

٢- إلغاء العلل الثوالث عند ابن مضاء:

كان الخليل بن أحمد أستاذ سيبويه، من العرب الخلص، اعتمد على مشافهة العرب في جمع اللغة ودراستها اللغوية بالفلسفة، وما أكثر أقوال سيبويه في كتابه: "حدثني من أثق بعربيته حدثني الخليل..إلخ"(٣١).

إنما بدأت الفلسفة في الدخول إلى الدراسة النحوية منذ القرن الرابع الهجري، حين كثرت المناظرات والجدل وعلم الكلام، ومن هنا ظهر للنحو أصول كأصول الفقه، وتأثرت الدراسات اللغوية بالفلسفة، وبدأت ثورة ابن مضاء الأندلسي على العلل، فقال:

"ومما يجب أن يسقط من النحو التالي الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا: (قام زيدٌ) لم رُفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، يقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت العرب به، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر، مثل: الشئ الحرام الذي لا يحتاج إلى استباط علة، لينقل حكمه إلى غيره، فيسأل: لم حرم؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه، ولو أجبت السائل على سؤاله بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه، وقال: فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأن الفاعل قليل، ولأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأعطى الأثقل الذي هو الرفع للفاعل، وأعطى الأخف الذي هو النصب للمفعول؛ لأن الفاعل واحد، والمفعولات كثيرة؛ ليقل في كلامهم ما يستقلون، ويكثرفى كلامهم ما يستخفون، فلا يزيدنا ذلك علمًا بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم".(٣٢)

وقد علق الدكتور تمام حسان على نص ابن مضاء، فقال: هناك أسئلة ثلاثة تتطلب الإجابة في نص ابن مضاء:

١- لم رفع زيد من "قام زيد"؟

والإجابة على هذا السؤال: لأنه فاعل.

٢- ولم يرفع الفاعل؟

اقترح ابن مضاء للإجابة على هذا السؤال أحد جوابين:

أ- للفرق بين الفعل والفاعل.

ب- كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقرار من الكلام المتواتر.

ويلاحظ أن ابن مضاء استصواب الإجابة الثانية.

والواقع أن الإجابة الثانية تمثل علة صورية، تناسب ما ينبغي للباحث أن يلتزم به، وأن الإجابة الأولى تمثل علة غائية (لاحظ أن الإجابة الأولى تبدأ بلام التعليل).

٣- ولم تعكس القضية برفع المفعول ونصب الفاعل؟

والإجابة: ليكون الأثقل للأقل، والأخف للاكثر، وهي أيضا علة غائية تبدأ بلام التعليل، ولا تفيدنا شيئًا إلا ما أشار إليه ابن السراج من أن العرب كانت أمة حكيمة، أو أن اللغة العربية ذات عبقرية خاصة بين اللغات.

وهذه المواقف جميعًا موقف ابن السراج والزجاج وابن جني وابن مضاء تكشف على وجه العموم نظرة تعليمية غير علمية إلى المشكلة، لأن العلل التي ساقوها هي في جملتها غائية .. على أن الإجابة الوحيدة هي التي أشبه بالمنهج الوصفي في كلام ابن مضاء هى قوله: "فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر "، فهذا التعليل هو الذي كان يستعمل في المرحلة الأولى لنشأة النحو، وهذه العلة هي ما يسمى (علة السماع)[٣٣].

نخلص إلى أن العلل الثواني والثوالث، كالتي أجيبت الأسئلة عنها في كلام ابن مضاء هذا لا تدخل في المنهج العلمي، ومكانها التوحيد والفقه، وغيرهما مما يتصل بالفتيات.

٣- إلغاء التمارين غير العلمية لدى ابن مضاء:

خضع الإعراب لما خضع له النحو، وما يتبعه من فكرة العامل وأثره كتأثير الفعل فيما بعده رفعًا ونصبًا، وما يتبع ذلك من فلسفة ومنطق مع كثرة التعاريف وألقاب النحو وتنوعها.

ويبدو أن الخليل وسيبويه هما اللذان فتحا باب التمارين غير العلمية على مصراعيه، حيث نرى سيبويه يتوقف في كتابه مرارًا؛ ليسأل أستاذه عن تطبيق قاعدة في مثال لم يأت عن العرب، وعمّم النحاة ذلك فيما بعد، واتسعوا فيه إظهارًا لمهارتهم.[٣٤]

والأمر الجدير بالذكر هنا أن ابن مضاء أصر على إلغاء التمارين غير العلمية التي سادت في كتب النحاة، ومنها إبدال حرف على محل حرف آخر نحو (ابن) من كذا مثال كذا.[٣٥]

ويبدو أن موقف ابن مضاء هنا قد صدر نتيجة خلفية فكرية، وتفاعله مع النظرة الظاهرية للنصوص التى تميز بها المذهب الظاهري، وهو منهج صائب هنا، يبعد النحو عن نزعة الإطلاق

والتعميم؛ فالمذهب الظاهري يقف مع الدارسين عند ظاهر النصوص، ويعنون بمدلولات الألفاظ وحدها ولا يزيدون.

قال الدكتور تمام حسان: "إن بعض ما يقض مضاجع الطلبة من خلافات في النحو والصرف في أيامنا هذه يستحق أن يعاد النظر فيه، وأن يرجع إلى النصوص الأولى التي استقيت من القواعد المتضاربة في المسائل الخلافية، ومسائل الشذوذ والسماع.[٣٦]

٤ – ابن مضاء لم يكن ثائرًا على القياس بجميع صوره:

القياس يعني محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة وفروعها وضبط الحروف وترتيب الكلمات وما يتبع ذلك.[٣٧]

ولم يكن ابن مضاء ثائرًا على القياس بجميع صوره، فقد قبل القياس النحوي، الذي يقصد به القواعد والأحكام، التي غمرت كتب النحو احترامًا منه للنص اللغوى، وإنما رفض فقط القياس العقلي الذي يقيس ظاهرة على أخرى، والحكم لها بحكمها كإعراب المضارع لمشابهته اسم الفاعل في حركاته وسكناته، وكعمل اسم الفاعل لمشابهته المضارع، وكعمل (إن وأخواتها) حملاً على الفعل الذي قدّم مفعوله على فاعله.

يتضح لنا مما سبق أن ابن مضاء أنكر قسمًا من الأقيسة التي لا يتوافر لها ما يصح به القياس، وفي ذلك يقول: "إن الشيء لا يقاس إلى الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولاً، والشيء المقيس عليه معلوم الحكمة، وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع "[٣٨]، ومن هنا يظهر لنا أنه لا ينكر القياس بل يثبته، ولكنه يجعله كقياس الفقهاء بأصل وفرع وعلة وحكم.

ومن المعلوم أن مذهب الظاهرية الذي كان يجله ابن مضاء يرفض رفضًا مطلقًا الأخذ بالقياس، ولا تقف نظرتهم للقياس هذه عند النصوص الفقهية، بل كانت طبيعة هذا المذهب تقتفي الاهتمام باللغة، ومدلولات الألفاظ في المقام الأول، في حين أن ابن مضاء لم يرفض القياس كله، بل قبل منه القياس النحوي، ولم يفعل ما فعله الظاهريون في الفقه واللغة.

إن ثورة ابن مضاء على بعض أصول النحو العربي، كما ثار الظاهريون على أصول الفقه، لم يجعله يرفض القياس كليًا كما صنعوا، كما أنه لم يطبق

في كتابه (الرد على النحاة) منهج الظاهريين بكل تفاصيله، ونراه تفرد في كثير من المسائل الأصولية للنحو العربي، منها الاعتماد على السماع والقياس، من ذلك قوله: "تقول: أعبد الله كنت مثله؟ وأزيدًا لست مثله؟ بناء على أن: (كان وليس) فعلان، وهذا لا يجوز عندي حتى يُسمع من العرب[٣٩]، وفي الوقت نفسه يراعي الكثرة في القياس، وينكر القياس على الشاذ.[٤٠]

كما وضح لنا أن ابن مضاء اعتمد مذهب الكوفيين في تناوله باب التنازع، وباب الاشتغال وآثر تخريجات الكوفيين على تخريجات البصريين، على الرغم من ذيوع كتاب سيبويه آنذاك، وما فعله ابن مضاء في ثورته على النحو العربي البصرى يؤكد ميله إلى النحو الكوفي الذي أخذ به أهل الأندلس مدة قرنين من الزمان، وخاصة في تعليم الناشئة.

إن القضايا النحوية التى أثارها ابن مضاء في كتابه (الرد على النحاة) لا يحيط بها هذا المبحث المحدود، ونختم كلامنا ببعض النقاط البارزة في كتابه:

١- لم يكن صوابًا شغل التراث النحوى بفكرة العامل، وطالب بإلغائه، ولعل البديل عنه العلاقات بين الكلمات والجمل، والتى تظهر المعنى من خلال السياق.

٢- بأن لابن مضاء فائدة (العلل الأول) أو (التعليمية) وطالب بإلغاء العلل (الثواني والثوالث)، وهي ذهنية تنافى البحث في اللغة.

٣- يجب أن نسقط من النحو العربي التمارين غير العلمية التي تصرف الناشئة عن النحو العربي الصحيح، وهو طلب شديد الجرأة منه ضد الخليل وسيبويه.

٤- لم تشمل ثورة ابن مضاء جميع صور القياس، بل قبل القياس النحوي بشروط وتحديد.

٥- مال ابن مضاء في عرضه للقضايا النحوية إلى الأخذ بآراء الكوفيين، وقد انتشر النحو الكوفي آنذاك بالأندلس.

٦- ابن مضاء أفاد من المذهب الظاهري في الأندلس في انتقاد القياس، ولكنه لم يخلص لهذا المذهب، وأجاز القياس النحوي.

ثانيًا: محاولات تيسير النحو العربي حديثًا

لا شك في أن اللغة وسيلة التعليم الأولى وسبيله الأول، ولا بد إذن أن تكون هذه الوسيلة ميسرة ومهيأة، ترتبط بواقع الحياة العقلية عند الأفراد على اختلاف مداركهم وأفهامهم، وما تزودوا به من معرفة وخبرة، مباشرة أو غير مباشرة.

ومن أجل ذلك ترتفع الأصوات بالشكوى من النحو، الذي هو علم تركيب اللغة والتعبير عنها، وتظهر الحاجة ماسة إلى تيسير هذا النحو وتسهيله، وتقريبه من الأفهام، وربطه بأفكار الدارسين حتى تصبح عملية التعليم أمرًا قريب المنال، غير وعر ولا عسير.(٤١)

إن المشكلة الحقيقية تكمن في أن النحو العربي معقد ومملوء بالتفاصيل التي يعجز التلميذ العادي عن الإحاطة بها، ومحشو بالمصطلحات وبالاستثناءات؛ ولذلك لا عجب أن انصرف عنه الطلاب وكرهوه، وأصبحوا لا يهتمون بها في الدراسة، ويركزون على القراءة والتعبير والمحفوظات، على حساب القواعد الصعبة، وترتب على ذلك الضعف العام الذي نراه في اللغة العربية.

ولا نعيب على النحاة ما تركوه لنا من صرح عال من الفكر، نعجب كيف تمّ بناؤه في حقبة يسيرة مع شدة الحاجة إلى الأدوات، ولكننا ننكر عليهم منهجهم المعياري، فالنقد الموجه للمنهج عندهم، وليس لقيمة عملهم التعليمي، فقد أرادوا به ضبط اللغة وإيجاد الأداء التي تعصم اللاحنين من الخطأ.

والواقع أن ما كان في يوم من الأيام وسيلة لتعليم اللغة وحده فاللغة لا تتعلم بالقواعد التجريدية، وإنما هي نشاط وممارسة تكتسب بالممارسة، يقول الدكتور تمام حسان: "إن اكتساب (سليقة الشطرنج) إن صحّ هذا التعبير لا يكون باستظهار القواعد، وإنما تكون المشاركة في اللعب، هذا تمامًا شأن اللغة، ويستطيع كل الأطفال الصغار أن يتعلموا بالمشاركة، بدليل أنهم جميعًا يتعلمون لغة أمهاتهم، ولكنهم لا يستطيعون هضم الرطانة النظرية وحشود المصطلحات الدالة على أمور مجردة".(٤٢)

والثابت لدينا أن المحدثين اجتهدوا كما اجتهد الأوائل في تقريب النحو إلى المتعلمين، بطرائق خاصة مستفادة من تجارب الأوائل، وأنظار أهل العصر، واتجه المهتمون بتيسير النحو اتجاهات متشعبة متباينة، نذكر منها بالتفصيل.

١ – محاولة تيسير النحو للشيخ رفاعة الطهطاوي (ت١٨٧٣م):

يعدّ كتاب (التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية) الذي ألفه رفاعة الطهطاوي لتلاميذ المدارس الخصوصية والأولية أول محاولة لتيسير النحو العربي، بعرض المادة النحوية على الناشئة بأسلوب جديد يختلف عما كان متبعًا في دراسة النحو في الأزهر الشريف.

وبان لنا جوانب جديدة لم نرها في كتب النحو المتأخرة من المختصرات والمتون التي كانت تدرس آنذاك، وهي تتمثل فيما يأتي:

١- أنه ختم بابي (المرفوعات والمنصوبات) لتوابعهما من نعت وتوكيدوعطف وبدل، ولا شك في أن هذا أجدى في فهم التوابع من انفرادها بأبواب خاصة.

٢- أنه جعل الباب الرابع عشر في بيان الجملة وأقسامها، وفي وظائفها في الكلام العربي.

٣- أنه أنهى الكتاب بخاتمة في بعض القواعد أو الضوابط بالخط وحسن النطق، وفي تلك الخاتمة عدّ معرفة قواعد الوقف والابتداء، ومواضع الوصل، وكيفية التخلص من التقاء الساكنين ... وغير ذلك، أمرًا ضروريًّا في صحة الكلام قراءة وكتابة، وهما ثمرة النحو عنده.

٤- أنه كان يعرض قواعد كل باب أولاً عرضًا تقليديًا، ثم يتبعه بجداول تفسير هذه القواعد، وتبين أحوالها المختلفة من خلال أمثلة مستوعبة لها، مع تحليل تلك الأمثلة تحليلاً إعرابيًا كاملاً، بحيث يستغني الطالب بهذه الجداول عن الرجوع إلى القواعد التي فصلها أولاً.

ومن المؤكد أن رفاعة قد استفاد تلك الجوانب مما عرفه عن كتب القواعد الخاصة بالفرنسية، ومن طريقة أستاذه (دي ساس) في عرض مادة النحو العربي كتابه (التحفة السنية في علم العربية).(٤٣)

يقول الدكتور شوقي ضيف عن رفاعة الطهطاوي: ".. هدته بصيرته النافذة إلى أن الناشئة محتاجة في تعلمها النحو إلى كتاب مسبط، فألف لها كتابًا سماه (التحفة المكتبية في تقريب اللغة العربية) استضاء فيه بمتون النحو ... وهو في التحفة يقتصر على أبواب النحو الأساسية، منحيًّا عنها الأبواب الفرعية، ورأي أن يدخل على الكتاب فكرة الجداول المعروفة في كتب النحو الخاصة باللغة الفرنسية، واتسع فيها ليكاد يكون لكل باب من أبواب النحو جدول خاص به يعرض فيه صيغته المختلفة".(٤٤)

٢- محاولة حفني ناصف مع بعض رفاقه:

أنشئت مدرسة دار العلوم عام ١٨٧١م؛ لغرض تخريج معلمين عرفوا الثقافة الأزهرية والثقافة الحديثة، دون أن يتمسكوا بالقديم لمجرد قدمه، ولم تبهرهم الثقافة الأوروبية، واختاروا الصالح، ومزجوا بين الأصالة والمعاصرة، لينضوا بتعلم العربية للناشئة.

ومن أبناء دار العلوم النابهين حفني ناصف الذي ألف مع رفاقه كتاب (قواعد اللغة العربية) في مائة صفحة، وألحقوا به قواعد البلاغة، وهو أكثر تفضيلاً في عرض أبواب النحو من كتاب رفاعة الطهطاوي، وبه طائفة غير قليلة من أبواب النحو الفرعية".(٤٥)

ويبدو أن الدكتور مُحَمَّد حسن عبد العزيز لم يعجبه ما صنعه حفني ناصف ورفاقه، حيث قال: "لا أبالغ إن قلت: إن كتاب حفني ورفاقه كان خطوة إلى الوراء بالقياس إلى الخطوة التي خطاها رفاعة، ولو قدر لكتاب رفاعة ما لكتاب حفني ورفاقه من ذيوع واستمرار لتغير وجه النحو العربي الذي يقدم إلى الناشئة في مادته وطريقته(٤٦)، ومع ذلك كان الكتاب مهابًا، جليل القدر، وكان ينظر إليه بتوفير شديد من المعلمين والمتعلمين آنذاك.

٣- النحو الواضح للأستاذ علي الجارم والأستاذ مصطفى أمين:

هذا الكتاب جهير الصوت، ذائع الصيت، خضع فيه النحو للأساليب التربوية الحديثة، يبدأ الدرس بالأمثلة الموضحة له، ويتبعها بحث تحليلي، تعقبه القاعدة، ثم التمرينات التدريبية في آخر الدرس، وهذا ما يعرف بالطريقة الاستنباطية.

ويعاب على هذا الكتاب أنه وزع موضوعات النحو على المرحلتين الابتدائية والثانوية، يقول الدكتور شوقي ضيف: "وربما كان أهم ما يوجه إلى هذا الكتاب من نقد أنه وزّع أبواب النحو على سنوات التعليم، فتقطعت بذلك أوصاله، وكان حريًّا أن يسير على منهج القدماء في عرض النحو جملة بصورة موجزة، وتتسع تدريجًا مع السنين حتى تتمثله الناشئة تمثلاً واضحًا".(٤٧)

وتبقى بعد ذلك كلمة الأستاذ إبراهيم مصطفى عن سلسلة النحو الواضح قال: "وهي كتب بارعة في الشرح والتوضيح، وفي تقريب النحو تيسيره، وقد أراحت مئات من المعلمين، ويسرت على ألوف من المتعلمين، وأزاحت عن هذا العلم سحبًا من النفور والكراهية كانت تحيط به، وتصدّ المتعلمين، ثم شاعت في البلاد العربية، وصارت كالمناهج لتعليم النحو، وأحدث أسلوبها في الشرح والتأليف مدرسة، أخذ المعلمون يتبعونها، ويؤلفون على مثالها، محاكين ومقلدين".(٤٨)

٤- محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، وسوف يتناولها البحث لاحقًا في فصل مستقل.

٥- محاولة وزارة المعارف في تيسير النحو والصرف ١٩٣٨.

تألفت لجنة وزارة المعارف من كبار: أساتذة الأدب والنحو بكليتي دار العلوم والآداب، ومن بعض القائمين على تعليم العربية في الوزارة، وتوالت اجتماعاتها، وقدّمت تقريرًا بمقترحاتها، وهي:

أ- وجوب الاستغناء عن الإعراب التقديري في مثل: (الفتى – القاضي – كتابي) كذلك يجب الاستغناء عن الإعراب المحلي في الأسماء المبنية، ففي ذلك كله مشقة يتحملها التلميذ دون فائدة تعود عليه في ضبط كلمة أو تصحيح نطق.

ب- الاكتفاء بلقب واحد في الإعراب والبناء، وأن يكتفى بألقاب البناء، فيقال: مسند إليه مضموم، ومفعول به مفتوح، ومضاف إليه مكسور.

ج- اختصار أبواب النحو في ثلاثة أبواب رئيسة، هي:

- باب الإسناد، ويشمل المبتدأ والفاعل ونائبه واسم كان واسم إن.
- باب الإضافة.
- باب التكملة، ويشمل المنصوبات مع إلغاء أبوابها جميعًا، وتجيء لبيان الزمان أو المكان ولبيان العلة ولتأكيد الفعل أو بيانه ولبيان المفعول، أو لبيان الحال أو النوع، ويتم تسمية جزأي الجملة العربية بالمسند إليه والمسند، أو الموضوع والمحمول، وهما اصطلاح المناطقة، ورأت اللجنة ضرورة المطابقة بين الموضوع والمحمول في النوع والعدد.

د- وجوب حذف التقديرات أو المتعلقات للمجرورات حين تقع أخبارًا أو صلات أو صفات أو أحوالاً، وحين أقول: الكتاب فوق المكتب فالظرف هو الخبر دون ذكر تقدير أو متعلق.

هـ- اقترحت اللجنة بابًا جديدًا في كتاب النحو، هو باب (الأساليب)، ومنها باب التعجب في مثل: ما أجمل السماء! وباب الإغراء والتحذير.

و- ترى اللجنة إلغاء الضمير المستتر في نحو: (زيد قائم)، وهو كمثل: (قام زيد)، لا ضمير فيه وليس جملة .. أما الضمير البارز المتصل في (قمت) فهو إشارة لا ضمير في مثل: "النار – إياك والنارَ" تحذيرًا، ومثل: "الصبرَ – المذاكرة".

ز- فيما يتصل بالصرف فقد أشارت اللجنة إلى أن أكثر مسائل الصرف تندرج في فقه اللغة، ولا يحتاج إليها البادئ في العربية، بل قد لا يصل إليها فهمه كالإعلال والإبدال والقلب، ورأت اللجنة أن يُخفّف عن الناشئة عناء هذا كله.

٦- مجمع اللغة العربية بالقاهرة وقرارات تيسير النحو العربي:

مرّ تيسير النحو العربي في مجمع اللغة العربية في مرحلتين:

المرحلة الأولى:

أرسلت وزارة المعارف اقتراحاتها السالفة الذكر إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فتدارسها أعضاء المجمع، وبحث في جوانبها المختلفة، وأدخل عليها بعض التعديلات، وذلك في الدورة الحادية عشرة سنة ١٩٤٥، وأصدر المجمع عدة قرارات لتيسير النحو على الناشئة، نفصل القول فيها:

أ- الاختصار في تقديم الأبواب النحوية، ومن ذلك الاستغناء عن المبنيات بجميع أقسامها، كالفعل الماضي، وفعل الأمر، وأسماء الإشارة، وأسماء الموصول، والضمائر، فالتلميذ ينطقها نطقًا صحيحًا دون حاجة غلى قاعدة، بل إن درس هذه القاعدة قد يشككه في نطقه، وموافقة ما جاء في تقرير الوزارة من إلغاء الإعراب التقديري والمحلي في المفردات والجمل، وإلغاء الضمير المستتر، واعتبار بعض ما كان من الضمائر البارزة المتصلة إشارات للعدد أو النوع.

وعدم تكليف الناشئة بالنص على متعلق الظرف والجار والمجرور والمحذوف، والاكتفاء بأن الظرف والجار والمجرور مسند.

ومن القرارات اعتبار كل ما دون المسند إليه والمسند في الجملة تكملة على اختلاف علامات النصب، إلا إذا كان المكمل مضافًا إليه، أو مجرورًا بحرف الجر أو تابعًا من التوابع.

ومن باب تتمة اختصار الأبواب النحوية نظر المجمع إلى بعض الأبواب النحوية -التوكيد، والقسم، والتعجب، واسم التفضيل، والمدح والذم، والاستغاثة، والندبة، والاختصاص، والتحذير والإغراء- على أنها أساليب تدريس بالنظر إلى طرق استعمالها لا بالتركيز على فلسفة الإعراب، مما يعسّر على التلاميذ معرفتها.

ب- الإبقاء على التقسيم القديم للكلمة، وهو أنها اسم وفعل وحرف، ويتناول كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة بالتقسيم المعروف في كتب النحو.

ج- تسمية ركني الجملة بالمسند إليه والمسند، كما اختار علماء البيان، ويعني ذلك الاستغناء عن مصطلحات المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل ونائب الفاعل.

المرحلة الثانية: عندما تقدم الدكتور شوقي ضيف عضو المجمع بمشروع لتيسير النحو سنة ١٩٧٧م.

حدّد الدكتور شوقي ضيف مشروعه، فقال: "في سنة ١٩٧٧ قدّمت إلى مجمع اللغة العربية مشروعًا لتيسير النحو، أقمته على أربعة أسس: ثلاثة منها كنت اقترحتها في مدخل كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء، حين نشرته سنة ١٩٤٧، وهي تصنيف النحو تصنيفًا جديدًا ينسق أبوابه؛ بحيث تتمكن الناشئة من استيعابه وتمثله، وإلغاء الإعراب التقديري والمحلي في المفردات والجمل، كما اقترح المجمع واللجنة الوزارية، وأن لا تعرب كلمة في الصيغ والجمل ما دام إعرابها لا يفيد أيّ فائدة في صحة النطق وسلامته، وأضفت إلى هذه الأسس أساسًا رابعًا هو وضع ضوابط دقيقة لبعض الأبواب النحوية، وقد ناقشت لجنة الأصول بالمجمع هذا المشروع لتيسير النحو، وأقرّ مؤتمر المجمع سنة ١٩٧٩ الشطر الأكبر".(٤٩)

٧- جهود الدكتور شوقي ضيف في تيسير النحو العربي:

أ- نشر كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء القرطبي سنة ١٩٤٧، وذكر في مقدمة الكتاب ثلاثة أسس في تيسير النحو، هي: إعادة تنسيق أبواب النحو، وإلغاء الإعراب التقديري والمحلي، والإعراب لصحة النطق.

ب- قدّم إلى مجمع اللغة العربية مشروعًا لتيسير النحو سنة ١٩٧٧، أضاف أساسًا رابعًا إلى الأسس الثلاثة السابقة، وهو وضع تعريفات وضوابط دقيقة لأبواب النحو العسرة، وأحال المجمع المشروع إلى لجنة الأصول لدراسته، فأقرت شطرًا كبيرًا منه، وعرضته على مؤتمر المجمع سنة ١٩٧٩م فأقرّه.

ج- ألقى محاضرة عامة بمؤتمر المجمع سنة ١٩٨١، أضاف فيها إلى أسس التيسير الأربعة السالفة أساسين جديدين، هما: الأول: حذف زوائد كثيرة في النحو التعليمي تعني بشروط وقواعد عقده، وبإعرابات افتراضية مصنوعة، والآخر: زيادة نواقص ضرورية في النحو التعليمي حتى بتصاريف الأفعال مع الضمائر، وبدقائق كثيرة في أبنية الأسماء، سوى ما ينبغي أن تقف عليه من تقاليد العربية في الذكر والحذف والتقديم والتأخير، وصياغات الجملة الاسمية والفعلية وأنواع الجمل مستقلة، وخاضعة غير مستقلة.(٥٠)

د- كتاب (تجديد النحو) للدكتور شوقي ضيف ١٩٨٢م.

قدم الدكتور شوقي ضيف في كتابه (تجديد النحو) الأسس الستة التي تصورها في تيسير النحو العربي، جمعها في هذا الكتاب، وأضاف إليها آراء جديدة لم يسبقه أحد إليها، مثل: (قاعدة لا النافية للوحدة)، و(مجيء الفاعل جملة)، و(مجيء نائب الفاعل جملة)، (المفعولات المنصوبة بنزع الخافض جعل حقها الجر بالإضافة)، و(التقسيم الجديد للجمل).(٥١)

يقول الدكتور شوقي ضيف عن كتابه (تجديد النحو): "رأيت أن أضع في هذا التيسير بأسسه الستة كتابًا مرتبًا مفصلاً يتخذ أساسًا أو أصلاً لتعليم الناشئة خصائص العربية وقواعد النحو والتمرين عليها والدربة، وقد ألغى فيه ثمانية عشر بابًا فرعيًّا، ردّت أمثلتها إلى الأبواب الأساسية، وألغيت فيه العلامات الفرعية في الإعراب، والإعراب التقديري والمحلي، وما يتبع ذلك من إلغاء متعلق الظرف والجار والمجرور، وإلغاء أن المصدرية الناصبة للمضارع مقدرة أو مضمرة، كما ألغى إعراب أيّ كلمة لا يفيد إعرابها أي فائدة في صحة النطق بها نطقًا سليمًا، ووضعت تعريفات محكمة للمفعول المطلق والمفعول معه والحال، وحذفت من قنوات الأبواب كل ما كان بها من أعشاب ضارة كالشروط والقواعد شديدة التعقيد والصيغ المصنوعة ووجوه الإعراب الافتراضية، وأضيفت في كل باب دقائق تصوّر سنن العربية في الصياغة والتعبير، كما أضيفت بعض أبواب ضرورية لتوضيح الاستعمال اللغوي للكلمات في الجملة، وللجملة الاسمية والفعلية، ولأنواع الجمل وما بينهما من علاقات، وسميت الكتاب (تجديد النحو).(٥٢)

هـ- كتاب (تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده) ١٩٨٦م.

عالج الدكتور شوقي ضيف في هذا الكتاب نواقص ضرورية في كتابه السابق (تجديد النحو)، ويبدو لنا اختلاف هذا الكتاب في فكره عن الكتب التراثية النحوية ذات النسق الواحد منذ سيبويه والمبرد والزجاج وابن مالك، وجاء فكر الكتاب في عبارة سهلة متخففة من الشواهد، ومركزة على الأمثلة وبعض التطبيقات.

وصنف الدكتور شوقي ضيف كتابه الأخير (تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا) فقال: "الكتاب موّزع على ثلاثة أقسام: قسم لبيان المحاولات المتصلة لتيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع بيان محاولتي المتواضعة في كتاب (تجديد النحو)، وقسم ثانٍ لبيان الشطر الأول من نهجي في تجديد النحو التعليمي وتيسيره بتخليصه من قواعده وأبوابه الفرعية وزوائده وتعقيداته العسيرة التي كانت

–ولا تزال– ترهق الناشئة إرهاقًا شديدًا دون أن يجنوا منها شيئًا يفيدهم في إتقانهم للعربية، وقسم ثالث لبيان الشطر الثاني من نهجي في تجديد النحو التعليمي وتيسيره باستكمال نواقص فيه ضرورية، حتى تتمثل الناشئة تمثلاً قويًا طوابع الصياغة العربية ومقوماتها في أبنيتها اللفظية وتراكيبها التعبيرية"(٥٣)، ويبدو لنا مدى تأثر الدكتور شوقي ضيف بآراء ابن مضاء القرطبي، كما أن اجتهاده تدل على رياح المنهج الوصفي التي هبت على الشرق في هذه الفترة، ولكنه لم يستطع أن يتخلى عن النحو العربي، فكان سنده في التعبيرات من التراث كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء.

٨– محاولات تيسير النحو العربي عند الدكتور تمام حسان.

كل المحاولات السابقة هي محاولات فردية أو جماعية كالتي تبنتها وزارة المعارف المصرية، تقوم على المعطيات التقليدية، لا أثر للنظر اللغوي الحديث فيها، ثم كانت المحاولة الجادة التي نقلت المنهج الوصفي الغربي إلى العربية، هي محاولة الدكتور تمام حسان في مؤلفاته الأربع.

- مناهج البحث في اللغة ١٩٥٥م.
- اللغة بين المعيارية والوصفية ١٩٥٨م.
- اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٧٣م.

ويبدو لنا أن الكتاب الأول والثاني كانا بمثابة الدعوة إلى المنهج الوصفي والتنظير له، وكان التطبيق الفعلي في الكتاب الثالث (اللغة العربية معناها ومبناها)، والذي اشتمل على مستويات اللغة العربية بعامة، وفيه رأينا نظرية القرائن النحوية التي تكشف عن المعنى على حساب إلغاء نظرية العامل النحوي، وما يتبعه من تفسيرات منطقية وتعليلات فلسفية، وتعدد الأوجه الإعرابية. يقول الدكتور مُحَمَّد عيد: "والمهم فيما نحن بصدده ما بنى على هذه النظرية من أن تحقق هذه القرائن في الكلام يؤدي إلى فهم المعنى دون الحاجة إلى العوامل والإعراب .. والموضوع كبير وخطير، فهذه النظرية وعلاقتها بالعامل والإعراب هزت الدراسات النحوية التقليدية هزًّا عنيفًا، وفسرت بها بعض القراءات التي خرجت عن سنن العربية في الإعراب، وربما تتخذ فيما بعد سندًا لكلامنا العربي الآن الذي تخلى معظمه عن الإعراب مع فهم المعنى بدونه".(٥٤)

ويعدّ الاستاذ الدكتور تمام حسان (سيبويه العصر)، كما يعدّ كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) اسم (الكتاب الجديد)؛ لأنه رفع فيه مشعل اللسانيات الحديثة، على الرغم من أن ملامح منهجه في الكتاب معروفة عند بعض علماء العرب كالجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز).

يمكن في نقاط موجزة بيان النظام النحوي المقترح لدى الدكتور تمام حسان:

- النحو نظام من القرائن التي تعبر عنها مبانٍ مأخوذ من الصرف.
- القرائن إما معنوية وإما لفظية.
- القرائن لا تعمل إلا متضافرة، فلا يمكن لواحدة أن تستقل بأداء المعنى.
- النظام إحدى القرائن اللفظية، وهو ينقسم إلى (التلازم والتنافي والتوارد).
- قد يتضح المعنى بدون إحدى القرائن فيمكن الترخص فيها.
- القول بتضافر القرائن يغني عن القول بالعامل.
- القول بالترخص يفسر الشاذ والقليل والنادر والقراءات الشاذة، ويضع كل ذلك في إطار القاعدة.

وكان ختام هذه المحاولة التيسيرية في النحو العربي، القائمة على أفكار المنهج الوصفي، الكتاب الرابع للدكتور تمام حسان وعنوانه (الخلاصة النحوية)، ويبدو أن النقد الكبير الذي وجه لكتاب (اللغة العربية معناها ومبناها)، وأنه نظري هو الذي جعل الدكتور تمام حسان يأتي بالتطبيق في كتابه (الخلاصة النحوية).

يقول في مقدمة الخلاصة: "سيدي القارئ، إن هذه الخلاصة لم يقصد بها أن تكون متنًا من متون النحو على الحصر، وإنما أريد لها أن تحقق الأمور التالية:

١- أن تكون تطبيقًا للدراسة النظرية المشار إليها، وذلك بإبراز تضافر القرائن علىبيان المعنى.

٢- أن تكون مركزة تركيزًا شديدًا، بحيث تخلو من إيراد الشواهد إلا في أضيق الحدود.

٣- أن تلجأ إلى نوع جديد من عرض حقائق النحو عن طريق الإشكالات الإيضاحية المعينة علىتصور العلاقات بين الأحكام.

٤- أن تكون مبنية على أنواع الجمل للوصول من داخلها إلى أبواب المفردات طمعًا في أن يكون ذلك أكثر كشفًا عن الأساليب النحوية.

٥- اشتملت أمثلة القواعد في هذه الخلاصة علىلفظ (زيد) و(عمرو) في معظم الحالات، وجعلت ذلك موازيًا لما في علوم الرياضة من رمزي (س) و(ص)، فالمهم هو المثال، أما أناقة العبارة فتلتمس في الشواهد لا في الأمثلة".(٥٥)

٩- محاولة الدكتور مُحَمَّد عيد في تيسير النحو وكتابه (النحو المصفى).

إن الدكتور مُحَمَّد عيد أحد تلامذة الدكتور تمام حسان، وقد أفاد منه إفادة كبيرة، فقد حرص على تفهم مشكلات النحو والعمل على حل بعض قضاياه، ولا نشك في أنه تأثر بأفكار أستاذه وكتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، يقول الدكتور مُحَمَّد عيد: "النحو المصفى: صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب أوائل السبعينيات، ولاقى منذ صدوره ترحيبًا في الأوساط الأدبية والعلمية والتعليمية، ومؤلفه الدكتور مُحَمَّد عيد واحد من تلاميذ المدرسة الوصفية الحديثة في دراسة اللغة، ويعمل أستاذًا للنحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم جامعة القاهرة".(٥٦)

وتكلّم الدكتور مُحَمَّد عيد من تيسيره النحو العربي في كتابه، فقال: "قمت بتصفية ما لا فائدة فيه، وما لا ضرر في تركه كالمجادلات الذهنية والاستطرادات الجانبية، والتمارين غير العملية، والمسائل المقحمة في غير موضعها، وفلسفات العوامل، والخلاف حولها، والعلل والتعللات والتخريجات الظنية، وغير ذلك مما لا يفيد نطقًا، وأساء إلى كتاب النحو العربي وعوق فهمه، وأطال نصه، ليبقى بعد ذلك جوهر الموضوع وخطه الواضح الأصيل".(٥٧)

ولا حاجة لي إلى القول بأن هذه التصفية تتم في إطار منهج مدروس -وإن كان غير منظور- وأبرز أسس التصفية في كتاب (النحو المصفى) هي:

١- معايشة التراث النحوي القديم معايشة طويلة ومعرفة ما فيه من أصيل مفيد للغة ومعوق دخيل على اللغة، وهدف التصفية هو إلا بقاء على النوع الأول والانصراف عن الأخير، وقد أعان نهج المنهج اللغوي الحديث على تحديد الأصيل المفيد وأيضًا الدخيل المعوق؛ للإبقاء على (نحو اللغة) لا (نحو الصنعة).

٢- استهدفت التصفية بالتحديد تخليص النحو من أوشابه من: العلل والتخريجات والتأويلات الموغلة في الإحالة، والأقيسة وفلسفة العوامل الذهنية، والتمارين غير العملية، والاستطرادات الجانبية.

٣- لم تذكر الأفكار النظرية في (النحو المصفى) على الإطلاق، بل طبقت عمليًا في الأبواب والمسائل، فهي موجودة لكنها غير منظورة، مع حسن التأني في تطبيقها، دون الاصطدام بآراء النحاة أو تسفيه جهودهم أو التطاول عليهم.

٤- التزم (النحو المصفى) طوال عرض أفكار النحو في (٧٤٠ صفحة) البدء بالنصوص والأمثلة واستخلاص القاعدة منها، وقد أفاد ذلك من المنهج اللغوي الحديث.

٥- الحرص في كل الكتاب على تربية (المملكة اللسانية) بالأمثلة الراقية المتكاملة المعنى ذات الهدف الإنساني أو الخلقي أو الاجتماعي، وكذلك امتلأ الكتاب بالتدريبات المتنوعة التي تحملها نصوص مختارة متكاملة من الشعر والنثر.

٦- أن هذا السفر -فيما أعلم- هو الوحيد في العصر الحاضر الذي تكاملت فيه أبواب النحو كلها بالمنهج السابق ذكره، المعتمد على الدرس اللغوي الحديث، وهذه ميزة له.

٧- الأسلوب الذي ساد في الكتاب أسلوب سهل مساو لا كزازة فيه ولا غموض ولا تزيد، أسلوب مفهوم معاصر واضح، لا يقف أبدًا حاجزًا بين القارئ وفهم الأفكار، فلا يضيع منه أي جهد في غير الفهم نفسه".[٥٨]

ويقع الكتاب في خمسة أقسام، يضمها مبحثان رئيسيان هما: الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وما يندرج تحتهما من أبواب نحوية متعلقة بهما، ثم دراسة خاصة لأبواب نحوية كالعدد وكناياته.

و على أية حال فإن هذه الدراسة، وما توصلت إليه من نتائج هي عمل اجتهادي، يوضع في الإطار العام للإصلاحات النحوية السابقة، ولكن الدكتور مُحَمَّد عيد بالغ في وصفها، واعتزازه بها، وحكمه عليها بالنجاح أي نجاح، قال: "الثمرة الوحيدة الناضجة المتكاملة في التطبيق العملي هي -بكل الموضوعية والإخلاص- كتاب (النحو المصفى).[٥٩]

١٠- تتمة محاولات تيسير النحو العربي في إيجاز:

تعليم النحو العربي حظي باهتمام العلماء سلفًا وخلفًا، وقد واجه النحاة منذ زمن مبكر مشكلة حقيقية في تعليمه، قد تكون هذه المشكلة فيما يتعلق بالمتعلمين، ومنها ما يعود إلى المعلمين، ومنها ما يعود إلى المنهج بمعناه الشامل، لذلك نجد دعوات التيسير للنحو العربي قديمًا وحديثًا واستجاب لها كثير من النحاة، يؤلفون المؤلفات الضخمة للمتخصصين، ويؤلفون للناشئة مختصرات مهذبة.

وبعد النظر والتأمل في الكتب والدراسات التي ألفت لإصلاح النحو العربي اتضح لي كثرتها، ولا يتسع التمهيد –الذي هو ليس من صلب الرسالة– في عرض كل هذه الكتب، وحسبي ذكر أسماء هذه الكتب والدراسات التي أعرض لها من قبل.

أولاً:– الكتب القديمة التي عالجت مشكلات النحو، أذكر منها:

١– كتاب (مقدمة في النحو) لخلف الأحمر (ت١٨٠هـ).

٢– مختصر في النحو للكسائي (ت١٩٨هـ).

٣– التفاحة لأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ).

٤– الضروري في صناعة النحو لابن رشد (ت٥٩٥هـ).

٥– الهداية في النحو لابن درستويه (ت٣٤٧هـ).

٦– اللمحة البدرية لأبي حيّان الأندلس (ت٧٥٤هـ).

٧– الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام (٧٦١هـ).

ثانيًا– بعض جهود المحدثين في تيسير النحو العربي:

مع بداية القرن العشرين تأثرت الاهتمامات اللغوية بالنظريات اللغوية والنحوية الحديثة، وبخاصة المنهج الوصفي، مما ساعد على فهم طبيعة النحو، والوقوف على صعوبته تعليمًا وتعلمًا.

ومن أبرز من ربط بين الكتب التعليمية وتيسير النحو العربي:

١– النحو النحاة بين الأزهر والجامعة للشيخ مُحَمَّد عرفة (١٩٣٧).

٢– مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب لأمين الخولي (١٩٤٤).

٣– النحو الجديد للشيخ عبد المتعال الصعيدي (١٩٤٧).

٤– دراسات نقدية في النحو العربي د/ عبد الرحمن أيوب (١٩٥٧).

٥– النحو العربي نقد وبناء د/ إبراهيم السامرائي (١٩٦٨).

٦- النحو التعليمي في التراث العربي د/ مُحَمَّد إبراهيم عبادة (١٩٨٧).

٧- في النحو العربي قواعد وتطبيق وفق المنهج العلمي الحديث د/ مهدي المخزومي.

ومما نلحظه أن الكتب والدراسات التي حاولت تيسير النحو العربي بناء على ما ذكره أحد الإحصاءات تقترب من ألف محاولة[٦٠]، وأغلب هذه المحاولات نعتت النحو بـ(الواضح – الحديث – الوافي – الكامل – المصفى – الوظيفي – الشامل – المفهوم – المعقول – العصري .. إلخ).

المطلب: (تقييم جهود تيسير النحو قديمًا وحديثًا).

عرضنا سابقًا للجهود المبذولة في تيسير النحو العربي، وهي كثيرة قديمًا وحديثًا، وعلى الرغم من ذلك لم تجن الثمار المرجوّة منها، ولم تأت أكلها، وحدث العكس في المدارس، زادت صعوبة النحو وزاد نفور المتعلمين منه.

وللإنصاف أحدثت اللجنة المكونة من وزارة المعارف المصرية دويًّا في حركة تيسير النحو، فقد كان طه حسين –أحد أعضائها– وزيرًا للمعارف، وإبراهيم مصطفى صاحب إحياء النحو أحد أعضائها، ومع ذلك لم نجد سوى فكرة المسند والمسند إليه التي تجمع أبواب المبتدأ والفاعل ونائبه معًا قد عممت في المكتب المدرسية في كل من مصر وسوريا إبان الوحدة، ثم رفضت بشدة بعد ذلك من السوريين، وأهملت تمامًا حتى يومنا هذا.

ولعل سر هذا الإخفاق يكمن في عدم التفريق بين النحو العلمي والنحو التعليمي، فقد أخطأت كثير من المؤلفات منذ البداية، ولم تفرق بين علم النحو وتعليمه، وتوهموا أن تيسير النحو مع بقائه على حالته العلمية ييسر تعليمه، وهذا غير صحيح، والنتيجة: لم تصل هذه المحاولات التيسيرية – مع كثرتها– إلى غاية.

كما هذه الجهود العيوب والنواقص في مناهج القدماء في دراسة اللغة والنحو، ولم يقدموا منهجًا حقيقيًا بديلاً لمنهج القدماء في دراسة النحو، كما أن أي إصلاح لغوي أو تيسير نحوي لا بد أن تتبناه القيادات السياسية، وتوجده في مؤلفات الناشئة، وأيضًا يتم النظر من خلال هذه المؤسسات في الأبحاث النظرية وتحويلها إلى تطبيق على أرض الواقع في الوطن العربي .

هوامش البحث

(١) تيسير النحو التعليمي، د/ شوقي ضيف، ص١٣

(٢) تيسير النحو التعليمي، د/ شوقي ضيف، ص١٨-٢٥

(٣) محاولات تيسير النحو العربي، د/ صبري إبراهيم السيد، من مجلة دراسات عربية وإسلامية، سلسلة أبحاث جامعية يشرف على إصدارها د/ حامد طاهر، ج٩، ١٩٨٩م، ص٩٥-٩٦

(٤) للمزيد انظر: التطور اللغوي للدكتور رمضان عبد التواب، ص٨

(٥) علم اللغة الاجتماعي، د/كمال بشر، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩٤م، ص٦٣

(٦) ينظر للمزيد: منهج الفارسي في التيسير النحوي: تحليل بنوي لبعض آرائه النحوية التيسيرية لرشيد حليم، من مجلة الدراسات اللغوية المقارنة، مج ١١، ع ٣، ٢٠٠٩، ص١٥٦

(٧) النصوص اللغوية، د/ مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ١٩٨١م، ص٦

(٨) نسبة إلى الخليفة عضد الدولة.

(٩) منهج الفارسي في التيسير النحوي، مرجع سابق، ص١٥٩

(١٠) تاريخ الأدب، لبروكلمان، الترجمة العربية، ١٩١/٢، ومقدمة سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م، ص١٤

(١١) منهج الفارسي في التيسير النحوين مرجع سابق، ص١٥٩-١٦٠

(١٢) منهج الفارسي في التيسير النحوي، مرجع سابق، ص١٦٣-١٦٤

(١٣) الخصائص لابن جني، ٢٠٨/١

(١٤) الكتاب، لسيبويه، ٢٠٨/٢

(١٥) دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، ص٤٥-٤٦

(١٦) الإيضاح للفارسي، تحقيق: بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٦، ص١٨٨

(١٧) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي، د/ تمام حسان، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٦٣، ١٩٨٨م، ص٢١

(١٨) دراسة نقدية في النحو العربي، د/ عبد الرحمن أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية، ص١٢٧

(١٩) العلامة الإعرابية في الجملة، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١، ص٥٣

(٢٠) الرد على النحاة، لابن مضاء، حققه الدكتور شوقى ضيف ونشره عام ١٩٤٧

(٢١) الخصائص، لابن جني، مرجع سابق،١ /١٠٩

(٢٢) الرد على النحاة، لابن مضاء، ص٨٥-٨٦

(٢٣) المرجع السابق، ص٨٨

(٢٤) السابق، ص٨١

(٢٥) السابق، ص٧٦

(٢٦) الرد على النحاة، ص٧٦

(٢٧) الرد على النحاة ، ص٧٥

(٢٨) المرجع السابق والصفحة

(٢٩) اللغة بين المعيارية والوصفية، د/تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٥٦

(٣٠) أصول النحو العربي، للدكتور محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٨م، ص٢٧١

(٣١) انظر مثلاً: الكتاب، ص١٨٢، ٢٤٥، ٢٥٥وغيرها.

(٣٢) الرد على النحاة، لابن مضاء، مرجع سابق، ص١٥١-١٥٢

(٣٣) الأصول، د/تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م، ص١٨٧-١٨٨

(٣٤) المدارس النحوية، د/شوقي ضيف، الطبعة السابعة، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٥٥

(٣٥) الرد على النحاة، لابن مضاء، ص١٦٠

(٣٦) اللغة بين المعيارية والوصفية، ص٨٥

(٣٧) اللغة والنحو، عباس حسن، ص٢٢

(٣٨) الرد على النحاة، لابن مضاء، ص١٥٦

(٣٩) الرد على النحاة، لابن مضاء، ص١٢١

(٤٠) المرجع السابق، ص١٣٤-١٤٥

(٤١) نحو التيسير، د/ الجواري، ص١٠

(٤٢) تعليم النحو بين النظرية والتطبيق، المناهل، المغرب، عدد ٨، سنة ٤، ١٩٧٧م، ص١٠١

(٤٣) محاولات تيسير النحو للناشئة، د/ محمد حسن عبد العزيز، من حوليات كلية دار العلوم، العدد ١٦، ١٩٩٤، ص٣٠-٣١

(٤٤) تيسير النحو العربي قديمًا وحديثًا، د/شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م، ص٢٦

(٤٥) تيسير النحو العربي قديمًا وحديثًا، د/شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م، ص٢٦

(٤٦) محاولات تيسير النحو للناشئة، مرجع سابق، ص٣١

(٤٧) تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا، ص٢٧

(٤٨) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، عدد، ٢٧/٨

(٤٩) تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا، مرجع سابق، ص٤٩

(٥٠) تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا، مرجع سابق، ص٥

(٥١) تجديد النحو، د/ شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٢، ص٢٦

(٥٢) تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا، مرجع سابق، ص٥-٦

(٥٣) تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا، مرجع سابق، ص٦

(٥٤) تأثير الدرس اللغوي الحديث في النحو العربي، د/ سمر عيد، من الكتاب التذكاري للاحتفال بالعيد المئوي لكلية دار العلوم، ١٩٩٣م، ص٣٥٢-٣٥٣

(٥٥) الخلاصة النحوية، د/ تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ص٨-٩

(٥٦) تأثير الدرس اللغوي الحديث في النحو العربي، ص٣٦٣

(٥٧) تأثير الدرس اللغوي الحديث في النحو العربي، ص٣٦٤، ومقدمة كتاب النحو المصفى

(٥٨) تأثير الدرس اللغوي الحديث في النحو العربي ، ص٣٦٥-٣٦٦

(٥٩) تأثير الدرس اللغوي الحديث في النحو العربي، ص ٣٦٨، ومقدمة كتاب النحو المصفى

(٦٠) نقلاً عن: اللغة وبناء الشعر، للدكتور محمد حماسة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، ص٢٦٦

المصادر والمراجع :.

١ – تأثير الدرس اللغوي الحديث في النحو العربي، د/ سمر عيد، من الكتاب التذكاري للاحتفال بالعيد المئوي لكلية دار العلوم، ١٩٩٣م، ص٣٥٢-٣٥٣

٢ . تعليم النحو بين النظرية والتطبيق، المناهل، المغرب، عدد ٨، سنة ٤، ١٩٧٧م .

٣ . تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع منهج تجديده، د/ شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٨٦م.

٤ . الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة الطبعة الرابعة ، ٢٠١٠ م ، ١٤٤٣ هـ .

٥ . الخلاصة النحوية، د/ تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ص٨-٩.

٦ . دراسة نقدية في النحو العربي، عبد الرحمن أيوب، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧م.

٧ . الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق: د/ شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٨٢م.

٨ . سر صناعة الإعراب، لابن جني، دراسة وتحقيق: د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.

٩ . العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة أم القرى، ١٩٨٤م، دار غريب، ٢٠٠١م.

١٠ – علم اللغة الاجتماعي، د/ كمال بشر، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩٤م.

١١ . اللغة بين المعيارية والوصفية، د/ تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٦م.

١٢ . اللغة والنحو القديم والحديث، د/ عباس حسن، دار المعارف، ١٩٧١م.

١٣. اللغة وبناء الشعر، للدكتور محمد حماسة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.

١٤ ـ الكتاب، لسيبويه، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ:١٩٨٨م.
١٥ ـ المدارس النحوية، د/ شوقي ضيف، ط٧، القاهرة، ١٩٦٨م.
١٦ ـ محاولات تيسير النحو العربي، د/ صبري إبراهيم السيد، مجلة دراسات عربية وإسلامية وسلسلة أبحاث جامعية يشرف على إصدارها د/ حامد طاهر، ج٩، ١٩٨٩م.
١٧ ـ محاولات تيسير النحو للناشئة، د/ مُحَمَّد عبد العزيز، حوليات كلية دار العلوم، العدد١٦، ١٩٩٤م.
١٨ ـ نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، د/ أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ط٢، ١٩٨٤م.
١٩ ـ النصوص اللغوية، د/ مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ١٩٨١م.